

وعد بتقديم الدعم لحامي البلدية

الجبري: نعمل على تطوير الإدارة القانونية للقيام بالعمل على أكمل وجه



الوزير محمد الجبري خلال لقائه بمستشاري الإدارة القانونية

التقى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري في مكتبة صباح أمس كبار لمستشارين من الإدارة القانونية ببلدية الكويت بحث خلاله أهم المواضيع ذات الأولوية في مجال تطوير عمل الإدارة وكذلك أهمية دعم الكوادر القانونية للقيام بالهام الموكل إليهم على أكمل وجه.

وقد استمع الوزير الجبري لوجهة نظر ممثلي الإدارة القانونية من المستشارين حول عدد من المواضيع المهمة في مجال تطوير ودعم الإدارة القانونية حيث تناولوا أهمية مساواة محامين البلدية بنظرانهم في إدارة الفتوى والتشريع من ناحية الكادر إلى جانب أثر تطبيق بصفة الحضور والانصراف على مواعيد حضور الجلسات في الدوائر القضائية بمختلف درجات التقاضي بالإضافة آتية صرف الأعمال الممتازة للكوادر القانونية بجميع درجاتهم الوظيفية.

ورحب وزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري بكل مقترح يسهم في دعم الإدارة القانونية ببلدية

ضمن حملة «بتعاونكم نجملها»

الشريكة؛ مصادرة وإتلاف 160 كيلو غراما من المواد الغذائية الفاسدة



جانب من الحملة

في إطار الحملة التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة *بتعاونكم نجملها بالتعاون مع إدارات النظافة العامة وإشغالات الطرق، إدارات التدقيق ومتابعة خدمات البلدية، فرق الطوارئ، أقسام إزالة جميع أفرع البلدية بالمحافظات لإزالة كل ما يشوه المنظر العام والارتقاء بمستوى النظافة بكافة المحافظات شن فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الفروانية ممثلا في النوبة (ب) جولة تفقيشية استهدفت المحلات والأسواق المركزية التي تقوم ببيع وتداول المواد الغذائية بمنطقة خيطان بالمحافظة.

وفي هذا السياق أوضح رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة أحمد الشريكه بأن الجولة جاءت في سياق تواصل الحملات التي ينفذها فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة ضمن فعاليات الحملة التي أطلقتها إدارة العلاقات العامة *بتعاونكم نجملها لإزالة كل ما يشوه المنظر العام والارتقاء بمستوى النظافة بكافة المحافظات والتأكد من سلامة المواد الغذائية التي تقدم في المطاعم والمحلات للمستهلك

والتأكد من التزامهم وتطبيقهم كافة الاشتراطات التي وضعتها البلدية بخصوص لائحة المحلات والإعلانات. وأشار الشريكه إلى أن الجولة التفقيشية أسفرت عن مصادرة وإتلاف 160 كجم من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك الآدمي وتحرير 9 مخالفات اشتملت على 6 مخالفات إقامة إعلان خاص بالانشاط بدون ترخيص من البلدية، تحرير 3 مخالفات أغذية تضمنت تحرير مخالفة عرض وبيع مواد غذائية تالفة، تحرير مخالفة عرض وبيع مواد غذائية منتهية الصلاحية، تحرير مخالفة عرض وبيع مواد غذائية مشككة تالفة.

وأكد أن وزارة الاشغال والإدارة العامة للمرور يعملان بشكل متواصل لمتابعة الحركة المرورية والعمل على إيجاد الحلول للإختناقات المرورية التي قد تحدث، أملا من جميع الجهات القريبة من المشاريع التي تعمل الاشغال على تنفيذها حاليا بالتعاون والتنسيق للإسراع في إنجاز تلك الأعمال التي من شأنها الإسهام في تطوير الحركة المرورية.

وأعلن وكيل وزارة الاشغال المساعد لقطاع هندسة الطرق المهندس أحمد الحصان عن بلوغ الوزارة مراحل متقدمة من تنفيذ مشاريع الطرق الكبرى التي تشرف على إنجازها، مبينا بانها قطعت شوطا طويلا نحو إنجاز أهم مشاريع الطرق الجديدة في الدولة متمثلة في مشروع طريق جمال عبدالناصر وطريق الجهراء وجسر الشيخ جابر الذي سينتم الانتهاء من تنفيذهم نهاية العام المقبل.

وأشار إلى أن نسبة الإنجاز في مشروع طريق الجهراء بلغت 93 في المائة في حين بلغت النسبة في طريق جمال عبدالناصر 84 في المائة، مؤكدا بأن الاشغال عملت خلال الفترة السابقة على فتح العديد من التحويلات المرورية بعد إزالة الجسر الحديدي على طريق جمال عبدالناصر للحفاظ على إنسيابية الحركة المرورية قدر الإمكان إلى حين الانتهاء من تنفيذ المشروعين.

وقال الحصان خال الاجتماع الذي عقد صباح أمس للتشسيق حول الاستعدادات بين الجهات المعنية فيما يتعلق بالمداخل والمخارج الخاصة في المنشآت الحكومية القريبة من طريق الغزالي والمداخل والمخارج الخاصة في جامعة الكويت والكليات القريبة منها « أن مشروع تطوير طريق الغزالي وارتباطه بمشروعي طريق الجهراء وطريق جمال عبدالناصر يتطلب إنشاء جسور وتحويلات مرورية قد تؤدي إلى بعض الإرباك في الحركة المرورية»، مضيفا أنه في الفترة السابقة قامت الاشغال بالتعاون مع المرور بتنفيذ عدة تحويلات مرورية، مشيدا بالتجاوب الكبير الذي أبداه المسؤولين والعاملين وجميع أبنائنا الطلبة في الجامعة والمعاهد من خلال تفهمهم لحجم العلم الذي يتم تنفيذه من قبل وزارة الاشغال.

وأكد أن وزارة الاشغال والإدارة العامة للمرور يعملان بشكل متواصل لمتابعة الحركة المرورية والعمل على إيجاد الحلول للإختناقات المرورية التي قد تحدث، أملا من جميع الجهات القريبة من المشاريع التي تعمل الاشغال على تنفيذها حاليا بالتعاون والتنسيق للإسراع في إنجاز تلك الأعمال التي من شأنها الإسهام في تطوير الحركة المرورية.



اللواء فهد الشويح

استعدادات وزارة الداخلية

من جانبه أكد مدير عام الإدارة العامة للمرور اللواء فهد الشويح إستعداد وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور وقطاعاتها الأخرى المختلفة للعام الدراسي وما يصاحبه من إختناقات وإزدحام مروري في كثير من الطرق، مبينا بأن الداخلية وضعت خططها لهذا العام من خلال توزيع المهام بين ثلاثة قطاعات للإسهام في تخفيف وفك الإختناقات المرورية التي قد تحدث. وقال «أن الإدارة العامة للمرور ستكون معنية عن الطرق السريعة بحيث تنوزع من دورياتها من الساعة السادسة صباحا وحتى نهاية الدوام الرسمي والإدارة العامة للنجدة ستكون مسؤولة عن الطرق الداخلية في حين ستكون إدارة الأمن العام مسؤولة عن التواجد أمام المدارس».

وأشار إلى أن وزارة الداخلية وضعت 69 كاميرا مرتبطة بفرقة التحكم لمتابعة الحركة المرورية على التقاطعات، لافتا إلى أن وزارة الداخلية حرصت على استخدام التكنولوجيا وإستغلالها في تنظيم الحركة المرورية من خلال غرفة التحكم التي أسهمت إنسيابية الحركة المرورية على مختلف الطر.

واعتبر العمل مع وزارة الاشغال يمثل شراكة وتوأمة تهدف إلى تطوير منظومة الطرق في الدولة وتعمل على رفع كفاءتها من خلال الدور الذي تقوم

خلال اجتماع تنسيقي مع « الداخلية»

الحصان: «الأشغال» قطعت أشواطا طويلة في إنجاز مشاريع الطرق الجديدة



جانب من الاجتماع التنسيقي

الشويح: «الداخلية» وضعت 69 كاميرا مرتبطة بغرفة التحكم لمتابعة الحركة المرورية على التقاطعات

القائمين على هذه الأعمال»، لافتا إلى أن الجامعة على إتصال مباشر مع وزارة الاشغال والإدارة العامة للمرور لآخذ كافة الملاحظات والوقوف على الأعمال من تحويلات وطرق جديدة يتم افتتاحها خصوصا مع بداية العام الدراسي الجديد للتنبيه على الطلبة وتوعيتهم بمسجندات شبكة الطرق المحيطة في الجامعة.

10 آلاف طالب

وأشار إلى أن عدد الطلبة يصل إلى أكثر من 10 آلاف طالبا بالإضافة إلى ما يقارب 2000 إداري عضو هيئة تدريس يستخدمون مداخل ومخارج الجامعة، مبينا أن هذا العدد الكبير يحتاج إلى توجيه وتوعية بما أستجد من أعمال وهو الأمر الذي تحرص عليه إدارة الجامعة خلال الفترة الحالية بالتعاون مع وزارة الاشغال والادارة العامة للمرور.

ودعا الملا الطلبة إلى محاولة التنسيق فيما بينهم بحيث يتم حضور أكثر من طالب إلى الجامعة بسيارة واحدة على الأقل خال الإيام الأولى من إسناف العام الدراسي حتى يتم التخفيف من لها من مشاتل وإدارة هندسة التكيف من مختلف الجهات المعنية لإنجاز تلك المشاريع.

من جانبها قالت نائب المدير العام للتخطيط والتنمية في التعليم العالي الدكتورة فاطمة الكندري أن عدد الكليات وتمرکز الطلبة في سبعة كليات ومعاهد بطاقة استيعابية من طلبة واعضاء هيئة التدريس وإداريين يصل إلى 14 ألف إلى جانب الكيانات الأخرى التابعة للإذاعات، ممثنا كافة الجهود المبذولة من مختلف الجهات المعنية لإنجاز تلك المشاريع، مؤكدة بأن الجميع يعاني من حجم المشكلة خصوصا فيما يتعلق بشارع الجهراء وشارع جمال عبدالناصر والطريق الواقع أمام مستشفى الصباح. وأضافت «عملنا على تغيير جدول المحاضرات بحيث يساهم في عملية تقليل أعداد الطلبة وتوزيعهم بشكل مناسب لتجنب الإزدحامات المرورية التي تحدث سنويا»مؤكدة حرص الإدارة على تقديم كافة الإمكانيات التي تساهم في تخفيف الإختناقات المرورية مثمناة الجهود التي تقوم بها الإدارة العامة للمرور للحد من هذه الإختناقات.



د. فاطمة الكندري

به وزارة الاشغال من خلال إنشائها شبكة طرق جديدة إلى جانب تطوير العديد من الطرق القائمة ورفع مستوى قدرتها الإستيعابية، معتبرا مشاريع الاشغال عنق الزجاجة للخروج من دوامة الإزدحامات.

برامج توعوية للطلبة

من جانبه قال الأمين العام المساعد لشؤون إدارة المرافق والأمن العام للجامعة بالإنابة الدكتور آدم الملا أن وزارة الاشغال العامة خلال السنوات الثلاث السابقة كانت حريصة على أن تضعنا بعين الاعتبار من خلال برامج التوعية التي تقوم بها لمشاريعها التي تعمل على تنفيذها وكذلك اطلاعنا على كافة المراحل التي تقوم بتنفيذها خطوة بخطوة، مشيدا بالدور الكبير الذي تقوم به لتطوير شبكة الطرق خصوصا المحيطة منها بالجامعة والكليات في منطقة الشويخ.

وأكد بأن جميع الجهات والمؤسسات الحكومية تعمل وفق نهج الفريق الواحد لما يخدم المصلحة العامة ويساهم في تطوير الخدمات، ممثنا الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور التي تبذل جهدا كبيرا في تسهيل الحركة المرورية.

وقال «لاشك أننا نلاحظ بشكل واضح التطور الكبير في مراحل إنجاز مشاريع الطرق القريبة من الجامعة ونتمنح حج تلك الجهود المبذولة من

بلدية «العاصمة» أزالت 7 تعديات على أملاك الدولة



رفع إعلان مخالف

بقات وتوجيه إنذار وفق القرار الوزاري رقم 2009/ 206 لمادة 25 ورفع 7 درجات تارية تستخدم في نقل المواد الغذائية للبقالات داخل السكن الخاص في منطقتين في مدينة شمال غرب الصليبيخات والدوحة. إلى جانب ضبط عدد 19 عامل يزاولون حرفة بوسيلة نقل غير مرخصة تنوعت مابين غسيل سيارات وكراج متنقل وغسيل مفروشات بالتعاون مع القوى العاملة.

العماله الذين يزاولون حرفة بوسيلة نقل غير مرخصة من البلدية وبالأخص السيارات التي تقوم بغسيل سيارات وكراج متنقل وغسيل مفروشات. وأشار العنزي بأن الجولة التي قامت النوبة ب قد أسفرت عن تنفيذ أمر إزالة تعديات على أملاك الدولة و اشتملت أسوار حديدية وخشبية ل 7 عقرات إلى جانب رفع 18 إعلان تجاري غير مرخص من على مرافق الدولة إلى جانب ضبط عدد 6



إزالة أحد التعديات

و مزاوله حرفة قبل الحصول على ترخيص من البلدية. وكشف رئيس فريق الطوارئ محافظة العاصمة زيد العنزي عن خطته الزمني للحد من الظواهر التي دونت ضمن حملة *بتعاونكم نجملها، مشير إلى أن النوبة ب قد نفذت الإزالة بحق العقرات المتعدية على أملاك الدولة وذلك بعد انتهاء المهلة القانونية للإنذارات التي وجهت بهذا الخصوص إلى جانب القيام بحملة على

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن إستمرار حملتها الإعلامية التي أطلقها في الشهر الماضي والتي تحمل شعار *بتعاونكم نجملها والتي تحت المواظنين إلى حث الجمهور إلى توصيل الشكاوي و الاقتراحات إلى حسابات البلدية في مواقع التواصل الاجتماعي@kuwmmunالتي تستهدف الارتقاء في مستوى النظافة و الحد من ظاهرة التعديات على أملاك الدولة

الفهود: إحلال العمالة الأجنبية والوافدة في مصافي القطاع النفطي على حساب العمالة الوطنية أمر مرفوض

صرح عبيد الفهود – نائب رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتر وكيابويات أن ما يحصل حاليا داخل القطاع النفطي يشكل عام وشركة البترول الوطنية بشكل خاص إنما هو مغاير للواقع الذي أعلنت عنه مؤسسة البترول الكويتية من تكويت القطاع النفطي وإحلال العمالة الوطنية بدلا من العمالة الوافدة.

وبين الفهود بأن شركة البترول الوطنية حاليا تقوم بتعيين العمالة الأجنبية لإدارة أكثر المرافق في المصافي النفطية في سياسة التفاضلية تجاه تخصصات القطاع النفطي وخخصصه المصافي وهذا الأمر مرفوض لغيره وتفصيلا وإن سمح بأن يسلم القطاع النفطي لغير أبناء البلد الذين هم أحرص على الحفاظ على مقدرات وفروات البلاد.

وقال أن هذه السياسة قد طالت أيضا دائرة التسويق المحلي ومحطات الوقود التي تديرها العمالة الأجنبية والتي أصبح فيها المواطن الكويتي محروم من أبسط حقوقه من تعطيل لمتيازاته والعمل الإضافي في محاولة لتفريع هذه الدائرة من العمالة الوطنية وإحلال العمالة الأجنبية والوافدة على حساب العمالة الوطنية في سياسة التخليش للعمالة الوطنية في التسويق